



الفصل العاشر

النساء تحتشدن من أجل إعادة صياغة الديمقراطية

وقبل دراسة دور الحركات النسائية في الحياة السياسية، يجدر فهم طابع تلك الروابط. وي طرح تعريف عام مفيد إمكانية "فهم تلك الروابط بوصفها عملاً جماعياً نسائياً يسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية".³ وقد يتخذ العمل الجماعي شكل رابطة متميزة، أو قد يتألف ببساطة من تحالف واسع يضم المنظمات والمجموعات غير الرسمية متماثلة التفكير التي تشارك في التظاهرات. ولا يصر هذا التعريف على أن الغرض الأساسي من الحركات النسائية يكمن في إعادة توازن علاقات القوى بين الجنسين أو أنها تُعرّف نفسها بوصفها نسوية، وإنما ببساطة أن تتولى النساء قيادة تلك الحركات التي تعمل بدورها على احتشاد النساء. وتشير هيمنة النساء إلى تركيزها على مطالب الهوية القائمة على النوع الاجتماعي: تحتشد النساء بوضوح بوصفهن نساء ولأنهن نساء، مؤكّداً بالتالي هوية نسائية تقوم على النوع الاجتماعي وتتمايز عن الهويات الأخرى الممكنة.⁴

الحركات النسائية والسياسة النسوية

إن الحركات النسائية ليست بالضرورة نسوية. فالسياسة النسوية تعارض بوجه خاص النزعة الأبوية، وتسعى إلى القضاء على الخضوع والتمييز النابعيين من الهيمنة الذكورية.⁵ ولهذا، قد تسعى الجماعات النسوية داخل الحركة النسائية إلى معارضة الأدوار التقليدية للجنسين، والتي يمكن أن تمثل أساس التنظيم في المقام الأول.⁶ ويجب عدم الدمج بين نمطي الحركة؛ فلا يمكن الافتراض بأن العمل الجماعي النسائي مكرس بالضرورة لدفع حقوق المرأة إلى الأمام والسعي من أجل تحقيق العدالة بين الجنسين. وفي واقع الأمر، هناك أشكال بعينها من النشاط

يُعد النشاط النسائي في المجتمع المدني بمثابة القوة الأساسية وراء التغييرات التشريعية التي تراعي المرأة، كما يعزز جهود النسويات اللاتي تشغلن مناصب عامة. فبإمكان أية حركة نسائية قوية تتمتع بالاستقلال الذاتي تضخيم تأثير المؤتمرات النسائية الحزبية إلى حد كبير، مما يوفر "قاعدة خارجية للدعم والشرعية تحقق توازناً مضاداً للمقاومة التي تبديها الحكومة الداخلية تجاه وضع سياسات نسوية وتنفيذها".¹ ويتطلب الأمر أن تحدد الحركات النسائية الديمقراطية الدور الذي يتعين على الساسة الملتزمين بالمساواة بين الجنسين الاضطلاع به. وبصبح عمل هؤلاء الساسة أيسر كثيراً إذا كانت الحركات النسائية موحدة حول أجندة مشتركة، أو إذا كانت لدى الأحزاب السياسية حوافز أكبر للاستجابة لاحتياجات النساء. وفي المقابل، هناك تنافس بين اهتمامات النوع الاجتماعي وعديد من أولويات النساء الأخرى في العالم، ويمكن تصنيفها وفقاً لمتطلبات امتثالها للقواعد الوطنية أو الثقافية التي تتسم تنوعاتها حول علاقات النوع الاجتماعي بعدم الإنصاف دون ريب.

هناك نظرة تعتبر فاعلية النساء السياسية منخفضة نظراً لفقر ما لديهن من موارد مثل الوقت والمال، وهي المطلوبة لخلق تأثير اجتماعي وسياسي، ونظراً لتباعد اهتماماتهن وفقاً لجميع أنماط السلوك المرتبط بالانقسامات الاجتماعية.² ومع ذلك، تحتشد النساء بصورة جيدة في روابط المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في كل مكان تقريباً. لقد أدت عولمة الاتصالات إلى خلق فرص جديدة مكنت النساء من تجربة أساليب جديدة لمساءلة اللاعبين الأساسيين - أي الحكومات والشركات والمنظمات الدولية. إن القمم والمؤتمرات العالمية التي تتناول نطاق عريض من الموضوعات، بما فيها التجارة والصحة وحقوق الإنسان، قد مكنت النساء من تكوين شبكات عبر البلدان والمناطق المختلفة، وأضفت شرعية على حركاتهن الوطنية والدولية بوصفها مشاركاتاً أساسياً في النقاش العالمي حول السياسة.

من البلدان في العالم يخوض عملية ممتدة من التعضيد الديمقراطي؛ حيث يجري إصلاح النظم القانونية لإدماج حقوق دستورية جديدة، واختبار النظم السياسية لمعرفة مدى قدرتها على تحمل المعارضة. ففي أمريكا اللاتينية، التي شهدت موجة من النضال الثوري والتحرر السياسي وصلت إلى ذروتها في فترة أبكر مما حدث في أماكن أخرى، سارت النساء شوطاً أبعد في السعي إلى إحداث تغييرات دستورية وتشريعية تعترف بمساواتهن، تلاها تأكيد سياسي لهذه المكاسب.

لقد لعبت النساء دوراً مركزياً في كثير من النضالات الديمقراطية، دوراً حظي باعتراف بأنه جوهري لنجاحاتهن، وخاصة في الحالات التي شهدت إغلاق القنوات التقليدية للمعارضة السياسية. ففي حالات حظر الأحزاب والنقابات، كما حدث في شيلي في ظل الرئيس أوجوستو بينوشيه، أو عند وجود القادة الرجال لحركات التحرر الوطني في المنفى أو السجن، كما حدث في جنوب أفريقيا، وفر الاحتشاد النسائي بين القواعد الجماهيرية ميداناً لموازرة السياسات المعارضة. لكن هذا الإسهام في عملية المقرطة لم يكن يوفر دائماً نقطة انطلاق لانخراط المرأة بعد ذلك في السياسة. ففي أثناء الاحتجاجات التي شهدتها الأحياء الفقيرة في شيلي في ثمانينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، تولت المنظمات اللامركزية والبنى القيادية واسعة الانتشار حماية الأنشطة النسائية، لكنها لم تُفضي إلى توليد نساء سياسيات قادرات على الفوز بمواقع قيادية في الأحزاب الديمقراطية الجديدة.

ويمكننا تتبع أنماط انخراط المرأة في عملية المقرطة؛ فقد تسفر بعض تلك الأنماط عن أصداء في البيئات المختلفة بأحاء العالم كافة، وقد يتسم بعضها الآخر بخصوصية إقليمية في بعض الحالات التي شهدت استمراراً طويلاً لعدم الرضا الاجتماعي وحركات المقاومة حيث لم يقتصر نشاط النساء على مرحلة الثوران، بل كانت ممثلاتهن قادرات على المشاركة في المفاوضات حول الدساتير الجديدة. وتُعد مشاركة التحالف الوطني النسائي بجنوب أفريقيا في عملية صياغة الدستور في منتصف تسعينيات القرن العشرين أوضح حالة لحركة نسائية تفيد من دورها السابق لتأكيد مصالحها في البيئة الجديدة. وقد حدثت حالات مماثلة في كل من ناميبيا، وإثيوبيا، وإريتريا، وتيمور الشرقية، والفلبين، وموزمبيق.

النسائي الذي ينتمي إلى الجناح اليميني أو يركز على العقائد المحافظة تسعى إلى فعل العكس.

إن قدراً كبيراً من الاحتشاد والتضامن النسائي يحدث خارج المنظمات التي تهيمن عليها النساء. فالنقابات والأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية التي ترعاها الدولة وجماعات المجتمع المدني، وهي الكيانات التي تنتظم حول أجندات أخرى، يمكن أن تناصر قضايا المرأة بالأصالة عن أعضائها من النساء. وتشكل هذه الأشكال الأخرى من الاحتشاد النسائي جزءاً كبيراً من التضامن النسائي في العالم، وقد تمثل جزء الأكبر.⁷ وعندما لا يتمتع الاحتشاد النسائي بالاستقلال الذاتي، يمكن أن يتخذ شكل "علاقات الارتباط" بالحركات الاجتماعية الأخرى. وهو الأمر الذي يسفر في العديد من بقاع العالم عن تحالفات استراتيجية بين الجماعات النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني - الأقوى في بعض الأحيان - والتي تدور أجنداتها الرئيسية حول مجالات مثل: البيئة، السلام، تحرير التجارة، العولمة، حقوق الإنسان.⁸

وكبديل، يمكن أن يتخذ احتشاد النساء شكل "الاحتشاد الموجه"؛ حيث يقع تحت سيطرة سلطة دستورية أخرى، تتمثل تقليدياً في الحكومات أو الأحزاب السياسية. لكن الاحتشاد النسائي الذي توجهه السلطات باسم المصالح الجماعية أو الوطنية أو الدينية، قد لا يستبعد فحسب تحرر المرأة بوصفه هدفاً مركزياً، وإنما يمكن أن يسعى بالفعل إلى إلغاء الحقوق التي فازت بها المرأة فعلاً، كما هي حال بعض الحركات التي تقوم على العقائد.⁹ وقد سعى القادة المحافظون بنشاط إلى مشاركة المرأة في هذا الشكل من العمل الجماعي بغية إظهار الشرعية الشعبية للمقترحات الرامية إلى تعزيز التفسيرات ذات النزعة الأبوية لحقوق المرأة. وتُعد مشاركة المرأة في الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 مثلاً لافتاً للنظر على ذلك.

انخراط المرأة في عملية المقرطة

إن ما وُصف بأنه "الموجة الثالثة" للمقرطة¹⁰ قد وصل إلى ذروته في الفترة 1989-1990، مع انهيار اشتراكية الدولة في المعسكر الشرقي القديم وانتقالها إلى الاقتصادات المفتوحة. وفي ما تبقى من دول سلطوية، استمر وجود حركة نحو الديمقراطية خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، علاوة على قيام ديمقراطيات جديدة فيما تلى النزاعات في البلقان وفي أفريقيا. وهناك عدد

الحركة الارتجاعية: تجربة أوروبا الشرقية

ويتخذون خطوات لتعزيز وضع المرأة.¹⁵ وبهذه الكيفية، يرتبط تعزيز حقوق المرأة بحكومات غير شعبية. ولم تكتمل عمليات التحرير السياسي السريعة من أعلى إلى أسفل، وشهدت عزل القليل من أصحاب المناصب في النظم السابقة. كما أن سوء النية الظاهر، الذي تجلّى في وضع قيود على المنافسة السياسية الفعالة، قد أضعف الثقة في عملية الإصلاح السياسي. وفي كثير من تلك البلدان، تبدو المجموعات الإسلامية التي يركز نقدها على معاداة الديمقراطية الغربية والرأسمالية الاستهلاكية بمثابة الحركات الوحيدة التي تظهر معارضة متماسكة وذات مصداقية ضد النظام. ويتسم مأزق الحركات النسائية بالعميق. ففي النزاعات المستمرة في إسرائيل/فلسطين والعراق، ضعفت شرعية الحكومات العلمانية وأصبح النقد الإسلامي أكثر مصداقية للنساء. ولا تملك الحركات النسائية الموارد الاجتماعية والسياسية اللازمة لمنافسة المجموعات الإسلامية القوية، وبدلاً من ذلك تنخرط معهم استراتيجياً. وهو الأمر الذي كان يعني بالنسبة إلى الكثيرين العمل من داخل المعسكر الإسلامي سعياً لمراجعة التفسيرات الدينية حول أدوار النساء من أجل توسيع مساحة التعبير السياسي للمرأة.¹⁶

فرض عملية المقرطة: أفريقيا جنوب الصحراء

لقد كانت الحماسة تعزز عملية التحرير السياسي التي بدأت في سياق التكيف الهيكلي وكشرط للحصول على قروض خارجية في العديد من بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، كما كانت مشاركة النساء محدودة. وقد حاولت الأحزاب السياسية التي اعتادت ممارسة السلطة دون معارضة - كما في مالي، وكوت ديفوار، وغينيا، وزامبيا، وتنزانيا، وبوروندي، ومالاوي - السيطرة على عملية المقرطة واحتواء ظهور معارضة فعالة. وكانت سياسات "الرجل الكبير" التقليدية تميل إلى الحد من انخراط النساء السياسي في الأنشطة التي كانت هامشية، وتأييدهن للقائد الوطني دون انتقاد. ومع انفتاح العملية السياسية في تسعينيات القرن العشرين، كانت الحركات النسائية في وضع ضعيف لا يمكنها من المشاركة.

ففي عام 1995، على سبيل المثال، أعلن الحزب الحاكم في تنزانيا البدء في سياسات التعددية الحزبية، وذهب الناخبون بالأمة إلى صناديق الاقتراع للمرة الأولى بعد 30 سنة. لم تكن هناك فرصة لتقييم الماضي وإعادة التفاوض بشأن قواعد السياسات الديمقراطية. وفي مالاوي، مُنح المجتمع المدني

عندما أقامت الدول السلطوية جزءاً من شرعيتها على مواقفها الشاملة تجاه المرأة في أماكن العمل والحياة العامة - مثلما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية - أثارت عملية المقرطة التالية حركة ارتجاعية ضد المشاركة السياسية للمرأة. ففي أوروبا الشرقية، كان الدور الذي تعطيه النظم الشيوعية القمعية للنساء في الشؤون العامة سابقاً يشجعهن على الانتقاص من أهمية المصالح النسوية، ويسعين في المقابل إلى تأكيد دورهن في مجال حياة الأسرة الداخلي بوصفهن حارسات لخصوصية الأسرة وسلامتها. وقد أثارت حركات المعارضة في ثمانينيات القرن العشرين احتجاجات ضد الهندسة الاجتماعية الغازية، ووصفتها بأنها تطرح أيديولوجية "معاداة السياسة".¹¹ ولم تكن النساء ممثلات في قيادة تلك الحركات؛ إذ لم تزد نسبة النساء اللاتي وقعن على ميثاق 77 عن 20% من مجموع الموقعين. وعلى الرغم من أن النساء شكلن نصف أعضاء منظمة تضامن البولندية، قليلات منهن شغلن مواقع قيادية.¹² لقد أحدث زوال اشتراكية الدولة والانتقال إلى الديمقراطية انهياراً في أعداد النساء بالمناصب العامة وركوداً في انخراطهن في أنشطة المجتمع المدني. وتوصف المجموعات النسوية في كثير من بلدان أوروبا الشرقية اليوم بالضعف الشديد،¹³ وحتى عند وجود عدد من المجموعات النسوية النشطة، كما في بولندا، فإنها توصف بأنها "لافتة للنظر أكثر من كونها قوة سياسية حقيقية".¹⁴ هناك بعض المنظمات النسائية التي تنحاز إلى الأيديولوجيات المحافظة التي تعتبر أن دور النساء المثالي يكمن في الأمومة ومهامهن المنزلية وتعارض بقوة الإجهاض والحقوق الإنجابية. فالحزب المسيحي الديمقراطي المجري - الذي يتمتع بأقوى قدرة على اجتذاب الناخبات وأعلى نسبة من النساء الأعضاء - يُمجّد تفوق المرأة الأخلاقي ومسؤولياتها في الأسرة الكاثوليكية التقليدية.

مفارقات: شمال أفريقيا والشرق الأوسط

لقد أنتجت عملية المقرطة في بعض الدول بشمال أفريقيا والشرق الأوسط مفارقات مماثلة. فعندما تقمع النظم العسكرية أو نظم الحزب الواحد أو النظم الملكية الروابط الإسلامية - كما هي الحال في الجزائر ومصر والأردن والمغرب - عادة ما يضعون برامج التنمية الاجتماعية محل الديمقراطية مصدراً لشرعيتها

العائلية. كما أعدت النساء المشتغلات بالسياسة أيضاً أحكاماً تعمل على تيسير وصول المرأة إلى المناصب العامة في المستقبل، مثل نظام الحصص أو تخصيص المقاعد في الحكومات الوطنية والمحلية.¹⁷

إن أهمية اتخاذ موقف قوي حول حقوق المرأة في إطار عمليات المراجعة الدستورية قد دفع الحركات النسائية إلى التوحيد، وإن كان مؤقتاً فحسب، حول عمليات التغيير الدستوري. ففي أوغندا، شكلت مشاركة المرأة في المجلس المخول بوضع الدستور أساس العمل الفعال من خلال المؤتمرات الحزبية في ذلك المجلس وفي المجلس النيابي الوطني الأول الذي ضم عدداً كبيراً من النساء المُنتخبات. وقد أدت هذه المشاركة إلى زيادة القدرات الاستراتيجية لدى النساء المشتغلات بالسياسة وتوسيع فهمهن السياسي والارتقاء بمهارات المجموعات النسائية التي حاولت دعم شغل المرأة للمناصب العامة وممارسة الضغط لتحقيق ذلك. ويمثل الانخراط الدستوري جبهة جديدة في النضال من أجل المساواة العامة في مجال المساواة بين الجنسين: بالإصرار على المشاركة في وضع إطار قواعد العضوية في المجتمع المحلي الوطني وقواعد الوصول إلى السلطة وممارستها، تطرح النساء عدم تقيدهن بالنظم السياسية التي يغيب عنها أي صوت أو تمثيل لهن.

الاحتشاد من أجل الفوز بالانتخابي: نضال 50/50

شهدت العديد من البلدان ضعف احتشاد الحركة النسائية في فترة ما بعد المرحلة الانتقالية. ففي أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا، بوجه خاص، جرى استيعاب بعض الناشطات النسويات البارزات المناصرات للديمقراطية داخل الحكومة. وفي كثير من البيئات، تحللت الوحدة التي حققتها الكيانات المعارضة للنزعة السلطوية، وظهرت الاختلافات الطويلة بينها مرة أخرى. ولكن مهما كان عمق تباعد مواقف النساء حول عديد من القضايا، كانت هناك مساحة ذات أساس مشترك لتقارب الأغلبية: أي المطالبة بالمساواة بين الجنسين في شغل المناصب العامة. ومنذ أواخر تسعينيات القرن العشرين، قادت الحملات التي شنها المجتمع المدني من أجل مساواة تمثيل المرأة مع الرجل إلى تجميع قوة دفع بمعاونة من حملة "50/50" الدولية التي شنتها المنظمة النسائية للبيئة والتنمية. فالنساء على جميع نقاط البوصلة السياسية يمكن أن يتفقن على الاحتجاج ضد انخفاض أعداد النساء في السياسة وضعف تناول الأحزاب السياسية لاهتماماتهن.

شهوراً قليلة فقط لتغيير الدستور في أوائل 1994. وفي زامبيا، أثار الجيشان الاجتماعي والاضطراب العنيف في منتصف التسعينيات نوعاً من التهور سُمي انتخابات التعددية الحزبية في 1996، مع غياب أية فرصة للتغيير الدستوري والمؤسسي. وفي المقابل، شهدت أوغندا في فترة ما بعد الحرب الأهلية مرحلة انتقال طويلة أدت إلى تمكين المرأة من تقديم إسهام جوهري في النقاش الدستوري، على الرغم من حدوث ذلك في إطار حكم الحزب الواحد المحصن دستورياً.

وكما هي الحال في شمال أفريقيا، فإن بطء معدلات التعزيز الديمقراطي في أغلب دول أفريقيا جنوب الصحراء يوضحه غياب أي تغيير دال في التكوين الحكومي أو القيادة الحكومية، على الرغم من وجود استثناءات مُشجعة في غانا وبنين والسنغال وكينيا. بيد أن أحزاب المعارضة لا تزال ضعيفة في بعض البلدان، على حين تتمتع الهيئات التنفيذية بقوة مفرطة. ويفرض هذا الوضع مشكلات خطيرة أمام الحركات النسائية: ذلك أنها تعتمد على دعم الدولة لتطوير السياسات الحساسة تجاه النوع الاجتماعي. وهناك دورة مألوفة تعاود الظهور: تضيي الهيئات التنفيذية شرعية على نفسها جزئياً من خلال رعايتها للحركة النسائية، مما يقود بدوره إلى إضعاف الثقة بهدف المساواة بين الجنسين. على أن عملية المقرطة تظل في بلدان أخرى - مثل أنجولا، وبوروندي، والكونغو، والصومال، والسودان، وليبيريا - أملاً بعيداً، مع محاولة المجتمع المدني احتواء الرعب والحرب أو التخلص منهما. وتُعد زيمبابوي مثالاً لبلد فقدت فيه العملية الديمقراطية أرضيتها أمام القمع العنيف الذي تمارسه الدولة. وفي أثناء الإعداد لانتخابات 2000، كان احتشاد المرأة السياسي عبر أنحاء النطاق السياسي مقيداً بعداء واسع النطاق.

النساء تدفعن من أجل التغيير الدستوري

احتل التغيير الدستوري مؤخراً بؤرة تركيز المشاركة النسائية في عملية المقرطة. وقد شهدت تسعينيات القرن العشرين طرح المنظمات النسائية في أنحاء العالم كافة لحدود الحقوق المدنية والسياسية الأساسية التي تستبعد من التفحص الديمقراطي الدقيق ذلك المجال "الخاص" المتعلق بالزواج والحياة الأسرية. وقد قادت المراجعة الدستورية إلى تمكين النساء المشتغلات بالسياسة من تحديد الفجوات الخطيرة في حقوق المواطنة الأساسية للمرأة، ومواجهة مشكلة القانون العرفي/الديني المتحيز ضد المرأة في الاختصاص القضائي بمجال الشؤون

المركز. 20. ويعكس نهوض هذه الأحزاب عقوداً من ممارسة الإجراء الإيجابي لمساندة القبائل والطوائف المحرومة اجتماعياً، وذلك من خلال تخصيص أماكن لها في المدارس والجامعات ووظائف القطاع العام. لكن البعض من هذه الأحزاب يعارض التعديل الذي يطرح نسبة 33% للنساء، ويقوم اعتراضها على أساس أن ذلك وسيلة لإعادة تأكيد هيمنة الطائفة العليا على المؤسسات السياسية الوطنية - والتي قد نالها الضعف بدرجة كبيرة. إن قانون تخصيص المقاعد لا يضم أحكاماً بشأن وجود "حصص داخل الحصص": وذلك للتأكد من أن النساء اللاتي يصلن إلى البرلمان لسن المتعلقات أو الثريات أو المنتميات إلى الطوائف العليا، واللاتي من الأكثر ترجيحاً أن لديهن الاتصالات والموارد اللازمة للتنافس على المنصب. 21

رد فعل النساء تجاه الحركات التي تقوم على العقيدة أو الانتماء الإثني

بينما أفضى التحرير السياسي في بلدان عديدة إلى تمكين الحركات النسائية العلمانية من الازدهار، فقد توقفت عملية المقرطة في بعض البلدان أو أصبحت متورطة في أزمة اقتصادية أو سياسية. وعندما تفشل الدولة في شكلها الحديث والعلماني في توفير الأمن المادي أو تحسين الخدمات، تصبح صورتها بغیضة. وفي بعض البلدان، أدى فقدان الثقة بالحدثا بوصفها حلاً للشروع الاجتماعية إلى حفز نمو الحركات الإثنية والدينية المحافظة، وعادة على الرغم من القمع الرسمي الذي تتعرض له. وتُمثل العلاقات بين الجنسين أهمية مركزية لكثير من تلك المجموعات، وخاصة عندما يقتدر "تحرر المرأة" بالتحديث الفاشل أو القمعي.

لقد أصبحت تلك المجموعات عناصر فاعلة سياسية مهمة في عدد متزايد من البلدان، وخاصة عندما تكون فاعلة في حشد السكان المهمشين اجتماعياً. فالمجموعات الإسلامية قد لا تفوز بأعداد كبيرة من مقاعد البرلمان في بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط - مثل تونس والمغرب ومصر والأردن - وفي بلدان جنوب آسيا وجنوب شرقها - مثل بنجلاديش وماليزيا وإندونيسيا - وفي بلدان غرب أفريقيا - مثل السنغال ونيجيريا، لكنها تملك قوة سياسية هائلة في مجال الوساطة واختيار المرشحين للمناصب السياسية في التحالفات الحاكمة. وفي

إن وجود أعداد متزايدة من النساء في المناصب العامة يُعد بمثابة العامل الحافز للدفع من أجل زيادة هذه الأعداد. وعلى سبيل المثال، أسفر تزايد أعداد نساء أوغندا في السياسة عن حفز "نوع جديد من التنظيم الذاتي للمرأة الأوغندية: 18 حيث أصبح الفوز بالنفاذ إلى العمل السياسي اهتماماً مشتركاً بين المجموعات النسائية المختلفة. وفي ناميبيا، وعلى الرغم من انقسام الحركة النسائية نتيجة لاختلاف انتماءاتها الإثنية، فقد تجمعت حول الغرض نفسه، المتمثل في انتخاب النساء بالمناصب العامة. وهناك أيضاً شبكة "مانيفستو نساء ناميبيا" - وهي تحالف يضم المجموعات التي تساند المانيفستو الذي ينادي بانتخاب النساء - وقد بدأت نشاطها عام 1999 وكان أحد أهدافها الأساسية يتمثل في تحقيق حصة النساء التي تبلغ 50% بقوائم المرشحين الحزبيين، وهي القوائم التي كان يجب إعدادها على طراز "زيرا" الذي يتيح التناوب بين النساء والرجال. وقد أسفرت حملة 50/50 إلى احتشاد واسع النطاق إلى درجة غير مسبوقة في ناميبيا، بحيث "أخذت السياسة تصبح النقطة المركزية لظهور إجماع نسوي جديد، في أفريقيا"، وحيث "تصوغ برامجيات التمثيل السياسي النسائي في التسعينيات الحركة النسائية الأفريقية البازغة". 19

كما شهدت أمريكا اللاتينية تطوراً مشابهاً؛ فمنذ التسعينيات وهدف زيادة تمثيل النساء في الهيئات السياسية الرسمية قد أصبح موضوعاً تتوحد حوله المجموعات النسائية بالمنطقة. وقد أصدرت بلدان عديدة قوانين تحدد حصص النساء بالقوائم الحزبية، لكن كثرة من الأحزاب لا تزال تحاول تحاشي هذه المطالب. وفي ظل هذه الظروف، أصبحت مراقبة الامتثال الحزبي اهتماماً مشتركاً بين المجموعات النسائية على مدى النطاق السياسي؛ إذ كان اهتمام نساء الأحزاب المحافظة بالمقاعد السياسية يماثل اهتمام الأجنحة اليسارية.

ومع ذلك، لم تكن المقترحات الخاصة بتدابير الإجراء الإيجابي توحد النساء دائماً. ففي الهند، توقف منذ عام 1996 التعديل الدستوري المتعلق بتخصيص 33% من مقاعد البرلمان للنساء. وعلى الرغم من مساندة كثير من الروابط النسائية لهذا التعديل، فإنه ليس من القضايا التي تتوحد حولها النساء في ظل المناخ السياسي اليوم. وترتبط أسباب ذلك بجوهر السياسة الهندية. لقد اشتمل التوسع الأخير للديمقراطية في الهند على ظهور كثير من الأحزاب العرقية والطائفية الصغيرة على مستوى الولايات، وعادة ما كان دورها حاسماً في تشكيل التحالفات بنجاح في

النساء في احتشاد متعصب

هناك تفسيرات عديدة لجاذبية الحركات الدينية المحافظة أو المتطرفة للنساء. إن أي تجمع ديني يمكن أن يوفر للنساء ميداناً مقبولاً اجتماعياً للتعبير عن اهتماماتهن. فكثير من الحركات التي تركز على العقيدة أو الكنيسة توفر طائفة من الخدمات التي تحتاجها المرأة، بل وتساند احتياجاتهن القائمة على النوع الاجتماعي وذلك بأسلوب أكثر مصداقية وعملية مما تقدمه الأحكام الدستورية العلمانية التقدمية غير المنقذة. ويبدو أن تلك الحركات تمنح ساحات من القبول الاجتماعي والأمان الجنسي واليقين المعياري والقوة السياسية، وتتميز بأن تحريضها على مقاومة الأزواج يقل عن تحريض النشاط النسائي النسوي.

يمكن أن تجد النساء في المجتمعات المحافظة أدوار القيادة الاجتماعية متاحة أمامهن من خلال الحركات الدينية، وخاصة عندما تقل الوسائل المحترمة للاضطلاع بأدوار بارزة سياسياً في البيئات التي تتوقع فيها النساء مواجهة التحرشات الجنسية عند تحركهن بمفردهن في المجتمع. في الهند، نجد أن منظمة "رشتا سيفيكا سانغ" - الفرع النسائي من الرابطة الثقافية الهندوسية المناضلة المعروفة باسم "راشتريا سوايام سيفاك سانغ" - توفر للشابات وسائل لتأجيل الزواج، بينما تسهم في تحقيق هدف القومية الهندوسية من خلال النشاط المادي والعمل الاجتماعي والتدريب على استخدام البنادق والهراوات الخشبية (لائيس). أما الجماعات الإسلامية في بنجلاديش وباكستان، فنجدتها تعطي النساء المنظمات إليها برقعاً متميزاً لتعريفهن بوصفهن عضوات الجماعة اللاتي يدافع عنهن نشطاء الحزب ضد أي هجوم، مما يعزز قدرتهن على الحركة.

كما تملك الحركات المرتكزة على العقيدة موارد كبيرة وبمقدورها تقديم خدمات اجتماعية في المواقع التي فشلت فيها الدولة. فالجماعات الإسلامية تدير مدارس دينية (كتاتيب) للأطفال في بنجلاديش وباكستان وغيرها من البلدان الإسلامية. وتوفر الكنائس المسيحية مطاعم للفقراء ومدارس وخدمات صحية أساسية في الأحياء منخفضة الدخل ببلدان أمريكا اللاتينية. وقد يمثل العمل الخيري الوسيلة الوحيدة لمساعدة النساء اللاتي لم تشملهن شبكة أمان الأسر والمجتمعات المحلية، وذلك في المجتمعات التي لا تضم سوى قدر محدود من الخدمات التي توفرها الدولة. وفي بنجلاديش، عندما تتعرض الزوجات لطلاق تعسفي من جانب أزواجهن، وتفتقرن إلى الممتلكات أو وسائل تأمين الرزق، تصبح مجموعات النساء الريفيات بالجماعات

بلدان أخرى - مثل الفلبين أو الجزائر - لا تزال تلك المجموعات محظورة، لكنها تملك قدرة متزايدة على إيقاع الفوضى. لقد مرت أيضاً المجموعات المسيحية المحافظة منها والرايكانية في أنحاء العالم بخبرة النشاط العارم، وعلى سبيل المثال في محاكاتها الاجتماعية لأنشطة المساعدة الذاتية الجماهيرية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. كما تحتفظ الكنيسة المؤسسية أيضاً بتأثيرها على السياسات رفيعة المستوى في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وفي الفلبين. أما في الهند، فقد نجحت الحركات الهندوسية الشوفينية، الثقافية والدينية، في استقطاب النخب عبر الخطوط الهندوسية - الإسلامية وأسهمت في النجاح الانتخابي للأحزاب التي تقترب بها.

لا يوجد دليل على أن النساء يجذب أكثر من الرجال إلى المجموعات المحافظة التي تقوم على العقيدة أو المجموعات المتطرفة ثقافياً، لكن الأدلة تتوفر في أنحاء العالم كافة على أن هذه المجموعات تزداد قوة. وتشكل النساء مكوناً غير محدد وإن كان مثيراً سواء في مجال العضوية أو القيادة. إن سلوك المرأة وحركتها ولباسها وأدوارها داخل الأسرة عادة ما تحتل موقعاً مركزياً بالنسبة إلى الإحياء الثقافي أو الديني الذي يتصور المجتمع أن تلك المجموعات تمارسه؛ ذلك أن سلوك المرأة يحظى بالدعم بوصفه صانع الأصالة والسلامة الأخلاقية. وعندما تأسست الروابط الدينية المحافظة كأحزاب سياسية، لم تمنح النساء نفاذاً إلى السلطة المؤسسية، سواء داخل الحزب أو في المناصب العامة. لكنها، كحركات اجتماعية، شجعت النساء على الانخراط في النشاط العام، وعلى أن تصبحن مناضلات بطرق تخالف أدوار النوع الاجتماعي التقليدية، في التحريض على العنف على سبيل المثال كما فعلت النساء الهندوس الوطنيات في المذابح المعادية للمسلمين في جوجارات عام ٢٠٠٢. وفي الوقت نفسه، تتحدث هؤلاء النساء بوضوح عن الأجندات الثقافية والاجتماعية التي تطرح تقييد حقوق المرأة. إن هذه القدرة المتزامنة التي تتمتع بها المجموعات الإثنية والدينية على حشد النساء بينما تقوض من تقدمهن في الوقت نفسه، إنما تحظى باهتمام النسويات الكبير. ويمكن القول، بوجه خاص، إن نمو الإسلام السياسي قد جعل كثير من النسويات في المجتمعات الإسلامية تعدن النظر في فائدة النهج العلماني الذي قد يسفر عن إثارة نفور النساء اللاتي يحتل الدين بالنسبة لهن موقعاً مركزياً، واللاتي يمكن أن تشكلن أغلبية.

المواقف التقدمية اجتماعياً

تتخذ كثير من المجموعات الدينية مواقف قوية مناهضة للعنف ضد المرأة وتعدد الزوجات؛ وقد تساند أيضاً حقوق المرأة في الميراث، وتعارض الاستغلال الجنسي التجاري للمرأة. ونظراً لما يتسم به الوضع الاجتماعي والسلوك الأخلاقي للمرأة بأهمية بالنسبة للحركات القائمة على العقيدة أكثر من أهميته بالنسبة للأحزاب العلمانية، تبذل بعض تلك الحركات جهوداً كبيرة لإشراك النساء والتعامل مع احتياجاتهن. فقد ركزت مجموعات "عيد الخمسين" بمناطق الطبقة العاملة في البرازيل تركيزاً خاصاً على مساعدة النساء على التعامل مع العنف داخل الأسرة.²³ وفي بنجلاديش، حيث يعظم احتشاد نساء الحضر والريف حول قضايا كسب الرزق وحقوق المرأة، ترى الجماعات الإسلامية بوضوح أن دعم النساء يمثل أهمية كبيرة لأفئدة الانتخابي وشرعيتها الاجتماعية. ففي انتخابات عام 1996، وعد البيان الأساسي لأهدافها بزيادة عمالة النساء (على نحو منفصل)، وإلغاء دفع المهر، ووقف العنف ضدهن، ودعم حقوقهن في الميراث، مستخدمة في ذلك التعاليم الإسلامية حول المساواة بين البشر من أجل بناء صورة تقدمية اجتماعياً.

لقد سعت النساء في بعض البلدان إلى الاضطلاع بمسؤولية الأجندة التي تركز على العقيدة، وذلك من خلال محاولة تحديد موقف إسلامي نسوي ومعارضة احتكار رجال الدين لتفسير الشريعة. وتمثل هذه الجهود أيضاً توجهاً نحو ترسيخ الاتساق في تفسير حقوق المرأة؛ ففي كثير من البلدان العلمانية اسماً - مثل مصر والجزائر والأردن - يُستخدم القانون الديني بطريقة عشوائية يعوزها الاتساق، بغية تجاهل حقوق المرأة التي يجيزها الدستور. ويصدق الشيء نفسه في إيران، حيث تستخدم دولة ثيوقراطية سلطوية التفسير الدوجماتي للإسلام من أجل تقييد حقوق المرأة، بيد أن هناك سياقات قليلة بإمكان النزعة النسوية الانخراط فيها على نحو مشروع، إضافة إلى العمل من داخل الشريعة، لطرح تفسيرات جديدة تبرر توسيع حقوق المرأة.²⁴ لقد أوضح عمل النسويات الإسلاميات المتخصصات في الفقه أن الشريعة قادرة على التكيف مع كثير من احتياجات المرأة في أمور الزواج والطلاق والميراث. وقد كان للإسلام النسوي تأثيراً ثقافياً مهماً؛ إذ وسع من معارف المرأة بحقوقها في الشريعة. ومع ذلك، لم يكن بمقدور المؤسسة بأكملها أن تتقدم بهذه الكيفية إن لم تقدم جمهورية إيران الإسلامية نموذجاً لدولة ثيوقراطية معاصرة يطمح إليها الإسلاميون. وتُعد أيضاً النسوية الإسلامية المعاصرة رد فعل ضد التنميط الثقافي

الإسلامية المصدر الوحيد لإيوائهن ودعمهن مالياً. وبإمكان الجماعات الدينية أن تمنح أيضاً الخدمات الأمنية في المواقع التي تفشل فيها نظم الأمن التابعة للدولة.

ويتمثل الأمر المركزي في جاذبية الحركات الدينية المعاصرة في نقدها للدولة والمجتمع والغزو الثقافي المقترن بالعولمة، علاوة على الحقوق الملموسة التي تقدمها للمرأة. لقد قامت الكنيسة الكاثوليكية في أنحاء أمريكا اللاتينية بإعادة تقييم حلفائها، وسعت إلى مساندة نضال الفقراء ضد النخب التقليدية. وفي البرازيل وشيلي والسلفادور، أدت احتجاجات الكنيسة على الإساءة لحقوق الإنسان إلى نزاعها مع النظم العسكرية. وفي البرازيل، قادت تلك الاحتجاجات إلى تحالف النسويات المباشر مع الكنيسة حول بعض الأمور. وتطرح الحركات الإسلامية والهندوسية والمسيحية بوضوح انتقادات ضد الفساد الرسمي للتدهور الثقافي الغربي التوسعي، والمطالبة بأسس أخلاقية سامية. إن الثقافات الأصلية التي ترغب تلك الحركات في طرحها تعزز الأدوار الاجتماعية التكميلية للنساء والرجال، وهو ما قد يتسم بالجاذبية في السياقات التي أدت فيها التغييرات الاقتصادية إلى إضعاف قدرة الرجال على كسب الرزق، ويستهلك الجمع بين العمل المنخفض الأجر والعمل المنزلي كل وقت وطاقمة المرأة.

ومع النقد الجذاب الذي توجهه الحركات الدينية للنظم السياسية وللسياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة، تبدو تلك الحركات، في الوقت نفسه، قادرة على الدمج بين الآراء المحافظة حول العلاقات بين الجنسين والأدوار البارزة التي تضطلع بها النساء القائدات. وتقدم بعض تلك الحركات الدعم حتى في مجالات تمكين المرأة وحقوقها. وتكمن إحدى أكثر الملامح المذهلة للقومية الهندوسية بالهند في أن النساء تمثلن أنجح خطباء الحركة، وبعضهن غير متزوجات، مما لا يتسق والوصفات المحافظة حول سلوك المرأة. ومن بين هؤلاء النسوة، هناك امرأتان - أوما باراتي وسادفي ريثامبارا - قامتتا بدور أساسي في حفز الجماهير على تدمير الجامع في أيوديا في ديسمبر/كانون الأول 1992. لقد كانت شرائط التسجيل التي أعدها لمعاداة المسلمين والتحرير على العنف شديدة القسوة وقامت الحكومة بحظرها. وعلى الرغم من أن قائدات النضال الاستثنائيات تعشن وتعملن متممات بقدر كبير من الاستقلال، فإنهن تناصرن خضوع المرأة للحياة المنزلية ولأزواجهن.²² ومع ذلك، تفوق مصالح البرنامج الديني أو الوطني أهمية الوفاء بالتوقعات التقليدية لدور المرأة، لدرجة أنهن يقمن بإغراء النساء على هجر الحياء الأنثوي والانخراط في النضال والاضطلاع حتى بمهام انتحارية.

البيئية والجرائم ضد الإنسانية وعدد من القضايا الأخرى المهمة للنساء، قد دفعت كلها إلى البحث عن تحالفات ومكنت الحركات النسائية من الانخراط، بمزيد من الحنكة، في المؤسسات العالمية؛ كما أن انتشار عمليات الاتصال عبر شبكة الإنترنت قد ساعد النساء على التغلب على العوائق الموجودة في البنية الداخلية فيما يتعلق بالقدرة على الحركة وإبداء الرأي. وبإمكان سلطة الاتصالات والقوة المؤسسية التي أبداها المجتمع المدني العالمي مؤخراً أن تعزز تأثير الحملات على السياسة الوطنية والدولية على نحو يندر أن تحققه الحركات النسائية الوطنية بمفردها.

لا توجد، بطبيعة الحال، حركة نسائية دولية واحدة موحدة، كما لا يوجد شيء اسمه النسوية العالمية؛ ذلك أن هناك تفاوتات عميقة من جميع الأنواع بين الروابط النسائية في مختلف المناطق والبلدان. ومع ذلك، كان لبناء التحالفات بينها تأثير قوي على تحديد القواعد العالمية وصنع السياسة في سياقات مثل الحقوق الإنجابية،²⁷ والعنف ضد المرأة، والقانون الجنائي الدولي. وقد كانت الحملات التي تنظمها النساء من أجل العدالة الاجتماعية تقترب على نحو وثيق بشبكة "حركة العدل والتضامن العالمية"، وهي شبكة فضفاضة تركز على التأثير السلبي للتجارة الحرة والعولمة على سكان العالم النامي، واتخذت من التحديات الاجتماعية العالمية التي تُعقد سنوياً قاعدة لها منذ عام 2001.²⁸ كما شاركت جماعات السلام النسائية بشكل أساسي في أكبر احتجاج ليوم واحد في التاريخ: المظاهرات التي اندلعت في 800 مدينة، وضمنت 11 مليون نسمة في 15 فبراير/شباط 2003، وكانت معادية للحرب. وقدمت اللجنة النسائية للعدالة بين الجنسين مساهمة مهمة في صياغة مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واعتماده في روما عام 2000، وساعدت في ضمان اختيار 7 قاضيات (من مجموع 18 قاضياً) بالمحكمة الجنائية الدولية في مارس/آذار 2003.

إن فاعلية الاحتشاد النسائي عبر القومي تحدها بعض العوامل. وهناك مشكلات مشابهة تواجه كل جماعات الضغط الدولية المنتمية إلى المجتمع المدني، والتي تحاول التأثير على أولئك الذين يصنعون السياسات الوطنية والمحلية وينفذونها عن طريق المطالبة بالامتثال إلى الأعراف والمعاهدات الدولية. لقد كانت الحملات النسائية عبر القومية تستهدف منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وتنضم إلى المطالب المتعلقة بزيادة استعدادهم لمعالجة جوانب القلق التي أعرب عنها صناع السياسة وأثارتها المجتمع المدني من خلال المنظمات التمثيلية غير الحكومية. كما أفادت الحملات النسائية أيضاً

للإسلام.²⁵ وبالتالي، فإن احتمال سيطرة الإسلاميين على الدولة، فضلاً عن التشويه المعاصر الذي تتعرض له العقيدة الإسلامية ومشايعوها، قد جعل الإسلام النسوي خياراً ذا مصداقية بالنسبة إلى النساء الناشطات في المجتمعات الإسلامية.

يزداد انخراط النسويات العلمانيات مع النساء المنتميات إلى المجموعات القائمة على العقيدة، وذلك نظراً لإقرارهن باهتمام أولئك النساء بالانفتاح السياسي وامتلاكهن فضاء لمعارضة عدم المساواة بين الجنسين. ففي ماليزيا، على سبيل المثال، انضمت النساء المسلمات اللاتي تمثلن هيئات تحقيق الرفاه الإسلامية إلى منظمة "أجندة المرأة للتغيير" - وهي مجموعة تشكلت بعد انهيار ملاحقة رئيس الوزراء مهاتير محمد لنائبه رئيس الوزراء أنور إبراهيم عام 1998. إن منظمة "أجندة المرأة للتغيير" التي تضم ثمانين منظمة غير حكومية قوية، تُعد من حيث الجوهر جماعة ضغط من أجل الإصلاح الديمقراطي في دولة سلطوية من دول الليبرالية الجديدة. وتوجه النسويات الماليزيات انتقادات لاذعة للممارسات القمعية للدولة، لكن المجالات العملية المتاحة لنشأتهن السياسي قليلة. وهناك الأحزاب السياسية التي تمنح بديلاً للحدثة القمعية التي تتسم بها الحكومة. وتدرك الحكومة والمعارضة الإسلامية قيمة اجتذاب النساء، وبدأ التنافس بينهما سعياً لمشاركة المرأة والفوز بانتخاباتها. وقد أنشأت الحكومة عام 2001 وزارة لشؤون المرأة، واختارت من منظمة "أجندة المرأة للتغيير" النساء الناشطات أينما أمكن، ومنذ ذلك الحين تسخر من المعارضة الإسلامية من أجل تجنب النقاشات حول المساواة بين الجنسين. وعند الإعداد لانتخابات عام 2004، انتقمت المعارضة الإسلامية بأن طرحت أرضية نسوية وأعلنت أنها سوف تُرشح نساء في جميع الولايات.

احتشاد النساء عبر القومي

لقد ساعد احتشاد النساء عبر القومي على إرساء أسس المجتمع المدني العالمي طوال القرن الماضي. وتشمل الإنجازات الملحوظة لهذا الاحتشاد عبر القومي معارضة الحرب، وإبرام معاهدة دولية حول حقوق المرأة، وتأسيس العنف ضد المرأة.²⁶ وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة نمواً غير مسبوق في النشاط النسائي والنسوي عبر القومي. إن العديد من المؤتمرات واجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في تسعينيات القرن العشرين، فضلاً عن جولات المفاوضات الدولية حول التجارة والضوابط

الكاثوليكية، التي يعارض بشدة أساقفتها الحاليون العدالة بين الجنسين، حليفاً مفيداً في الحملة الدولية لإلغاء الديون (يوبيل 2000).³⁰ كما أن المظاهرات التي توفرها نظم الحقوق وغيرها من مجموعات القواعد الدولية والالتزامات التعاقدية لا تنجح دوماً في التوفيق بين جميع وجهات النظر.

حقوق الإنسان بوصفها إطاراً موحداً

ينادي مفهوم حقوق الإنسان بإنسانية واحدة ومساواة بين البشر، وبمقاييس عالمية للعدل والعدالة، وبتصورات ليبرالية للفرد والمجتمع، وبدولة ديمقراطية مستجيبة. وعلى الرغم من أن تطبيق مفهوم حقوق الإنسان عبر الثقافات قد يكون خلافاً، فقد وفر إطار حقوق الإنسان مظلة عملت تحتها مختلف المجموعات النسائية معاً طوال الخمس عشرة سنة الأخيرة. كما أن الصيغة المحددة لما يخص المرأة في حقوق الإنسان قد ساعدت أيضاً على وضع كل من المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في موقع المركز في مجالات السياسة العالمية الأخرى، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والقانون الإنساني والسكان وحماية البيئة.

وتُعد اتفاقية 1979 حول "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" الوثيقة الدولية الأساسية المعنية بحقوق المرأة. ونتيجة لزيادة احتشاد الحركات النسائية، تسارع التصديق على الوثيقة خلال تسعينيات القرن العشرين، كما سحبت كثير من البلدان التحفظات التي سجلتها سابقاً عليها.³¹ وقد حظيت شرعية المنظمات النسائية - بوصفها مراقباً، يتمتع بالمصداقية، لمدى الامتثال إلى أحكام الاتفاقية - بالإقرار في البروتوكول الاختياري لعام 1999 الذي يخول لجنة الاتفاقية (وهي هيئة تضم 23 خبيراً مستقلاً مكلفة بمراقبة أداء تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني) بدراسة الشكاوى المقدمة مباشرة من النساء الأفراد أو المجموعات. لقد وقّعت 75 دولة على البروتوكول الاختياري، ويبقى أن يكتمل تصديق بلدان عديدة عليه بالكامل، كما لا يزال الوقت مبكراً اليوم لمعرفة ما إذا كان البروتوكول سوف يُحسن من امتثال البلدان إلى أحكام الاتفاقية. إن النساء اللاتي استنفدن خياراتهن في ظل القانون الوطني، أو اللاتي وجدن أن "تطبيق أحكامه يستغرق وقتاً طويلاً على نحو غير معقول أو من غير المرجح أن تحقق إنصافاً فعالاً"، يمكن أن تسعين الآن إلى الحصول مباشرة على تعويض في ظل شروط البروتوكول الاختياري؛ ذلك أن البروتوكول يُعد بمثابة اعتراف بأن نُظم تقديم التقارير بالدولة قد تعاني من التحيز الذكور

من مناسبات عقد مؤتمراتها واجتماعاتها، واعتبرتها نقاط انطلاق للنشاط المشترك وفرصة لتطوير مواقف عبر قومية. على أن إبرام وإصدار معاهدات وقرارات دولية لا يعني بالضرورة تنفيذها على الصعيد الوطني، وخاصة في الدول شديدة المحافظة والمعارضة للبرنامج النسوي. كما أن قرارات المؤتمرات الدولية ليست ملزمة، ونادراً ما تتناول المشكلات الهيكلية العميقة في المجتمع. ولإحداث تغييرات على المستوى الوطني، هناك حاجة لعمل تقوم به النساء داخل الحكومة وخارجها يستهدف تحقيق امتثال الدولة لالتزاماتها الدولية.²⁹

هناك مشكلة أخرى تنشأ من الالتباس الناتج عن العمل على المستويين الوطني والدولي. فكثير من الأنشطة النسوية والنسائية في المؤسسات العالمية تستهدف تحسين مساهمة كل دولة أمام مواطناتها. وعلى سبيل المثال، سعت بعض الأنشطة "المناهضة للعولمة" مؤخراً إلى تقوية قدرات صنع القرار المستقلة لدى الدول منفردة في علاقتها بهيئات مثل منظمة التجارة العالمية. هل يتعين على الشبكات النسائية أن تعتبر هذه الهيئات الدولية نصيراً ممكناً لأجندتها وساعباً إلى تنفيذها، في الوقت الذي توصف فيه تلك الهيئات حالياً بأنها الجاني الأساسي وراء إعداد البرامج التي تعزز الظلم الاجتماعي في البلدان ذات الدخل المنخفض؟ إذا شاركت النساء في الجهود الرامية إلى تقويض أهمية تلك المؤسسات، فقد تتقلص آمالهن في التأثير على البرامج الوطنية لصالح تحقيق تساوي الفرص بالنسبة إلى النساء، أو لصالح حث الدعم للحركات النسائية الوطنية في الدولة المناهضة للنسوية. وقد أدى وجود نزعة أحادية لدى الولايات المتحدة، مؤخراً، إلى حث المجموعات النسائية عبر القومية على العمل من أجل تقوية المؤسسات متعددة الأطراف، والتي بدونها لم يكن من الممكن أن تُثمر محاولات تلك المجموعات. يعاني النشاط النسائي عبر القومي، أيضاً، من حالة توتر مع الذات نتيجة اتساع نطاق الاختلاف داخل الحركات نفسها وفيما بينها في أجزاء العالم المختلفة؛ ذلك أن هناك تصورات مختلفة حول تعريف المشكلات، وتحديد كل حركة لأولوياتها وأهدافها وأغراضها واستراتيجياتها لتحقيقها. وقد يتسق بعض الاختلاف مع الانقسامات الكلاسيكية مثل انقسام الشمال - الجنوب، وقد نجد البعض الآخر راسخاً في الدوجماتية الأيديولوجية أو الدينية دون أي اقتران جغرافي معين، في حين نجد لانقسامات أخرى طابعاً ثقافياً. وعلاوة على ذلك، تفتقد حتماً التحالفات التي تدخل فيها الحركات النسائية عبر القومية التوافق بين برامج المجموعات المختلفة. وعلى سبيل المثال، كانت الكنيسة

استقطاب المواقف بشأن الأعمال الجنسية والاتجار غير المشروع فيها

تُعتبر قضية الاتجار في النساء والبنات في سياق تجارة الجنس موضوعاً أخفق إطار حقوق الإنسان في عبور الانقسامات الأيديولوجية فيه. لقد وقعت حوالي 80 دولة في ديسمبر/كانون الأول عام 2000 على "بروتوكول قمع ومنع ومعاقة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال" الذي رعاه مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية في باليرمو بإيطاليا. كما كانت تعاريف الاتجار وأعمال الجنس، فضلاً عن عدم الاتفاق حول طبيعة المشكلة ومداها، موضوع نقاش مكثف واستقطاب عميق بين المجموعات النسائية الرئيسية المنتمية إلى مجموعتين للضغط عبر قوميتين وهما: "الشبكة الدولية لحقوق الإنسان" و"اللجنة الحزبية لحقوق الإنسان". وقد أكدت المجموعتان صفة "النسوية" و"حقوق الإنسان" بوصفها تكتيكاً مشروعاً، كما ألفت الضوء أيضاً على شبكاتهما المنتشرة في البلدان النامية، وخاصة في جنوب وجنوب شرق آسيا.

يوجد في قلب "الشبكة الدولية لحقوق الإنسان" منظمة دولية غير حكومية تستهدف "إنهاء" أعمال الجنس وهي: "التحالف المناهض للاتجار في النساء". ترى هذه المجموعة أن الدعارة شكل من أشكال العنف الجنسي، وأن النساء لن تمارسن الدعارة إذا ما أُتيح لهن خيار هادف وحر. ولهذا، تنظر المجموعة إلى الأعمال الجنسية باعتبارها انتهاكاً لحقوق الإنسان، وبالتالي تعتبر أي شخص يساعد النساء على الهجرة لممارسة أعمال الجنس تاجراً في تجارة غير مشروعة.³⁵ أما المعسكر المضاد، فقد احتضن "التحالف العالمي المناهض للاتجار في النساء" و"المجلس الآسيوي لحقوق الإنسان للمرأة"، علاوة على غيرهما من مجموعات حقوق عمال الجنس ومجموعات حقوق الإنسان. وقد تمثلت المسألة المركزية لموقفهم في آفاق الحركة العالمية لحقوق عمال الجنس التي تعترف بأعمال الجنس بوصفها عملاً وشكلاً من أشكال التوظيف تختاره المرأة، وبوصفه تعبيراً عن نشاط المرأة الجنسي. لكن الاتجار في الجنس يحدث في إطار هذا المنظور إذا أُجبرت النساء على الهجرة بغرض العمل الجنسي أو أُجبرت على الانخراط في الأعمال الجنسية، ويجب على السياسات الرسمية التي تتناول هذه المشكلة أن تحترم قوة النساء وتحدد ما إذا كن قد وافقن على العمل الجنسي والهجرة. لقد كانت نقطة الخلاف تتمثل في المفاهيم التالية: القوة الأنثوية، والنشاط الجنسي، والموافقة، والتأثير القسري للجهود المبذولة على مستوى الدولة من أجل "حماية" النساء. وأشار

المؤسسي الذي يعوق عادة تقديم تقارير حول الإساءة لحقوق المرأة، ولذلك ينبغي وجود آلية تمكن المرأة من تجاوز تلك النظم.³²

المحكمة الجنائية الدولية

لقد قادت تجربة الاحتشاد حول "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" وآليات تنفيذها إلى إنشاء هيئة نسائية خاصة لشن حملات تتعلق بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. إن "اللجنة الحزبية النسائية للعدالة بين الجنسين"، التي أنشئت عام 1997، كانت قد نمت من التحالف غير الحكومي المؤيد لإنشاء محكمة جنائية دولية، وهو التحالف الذي أنشئ عام 1995 واعتمد على القوة والحنكة المكتسبين في النشاط الدولي السابق. لقد مارست اللجنة ضغوطاً لتعيين نساء وخبيرات في مجال النوع الاجتماعي في هيئات المحكمة كافة، وتحقيق استقلالها عن البنى التقليدية للسلطة.³³ طالبت المجموعة أيضاً بحماية أفضل لضحايا الجرائم، وحثت على تبني المادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تفضي إلى تمكين المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من التحري عن الجرائم المزعومة ليس عند إحالة القضية من مجلس الأمن أو الدول المنفردة فحسب، وإنما أيضاً عند الحصول على معلومات من الضحايا والمنظمات غير الحكومية و"أي مصدر آخر جدير بالثقة".³⁴

طالبت اللجنة الحزبية النسائية أيضاً بإدراج العنف الجنسي بوصفه جريمة ضد الإنسانية (وجريمة حرب). وبالتالي، يتوجب على جميع الدول التي تعترف بالاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية أن تتعاون مع المحكمة في التحري عن هذه الجرائم وملاحقتها بغض النظر عن مكان ارتكابها أو من ارتكبتها؛ إذ لا يمكن اعتبار السيادة غطاءاً للفظائع الداخلية. وأصبح ممكناً الآن مساءلة جناة العنف الجنسي أمام المجتمع العالمي وليس فقط أمام مواطني بلدانهم. ومع إصرار اللجنة الحزبية النسائية على وضع المرأة في مركز المجتمع المدني العالمي، ويتأكد أنها أن العنف الجنسي جريمة خطيرة، خلقت اللجنة أداة جديدة تجعل الدول أكثر عرضة للمساءلة أمام النساء فيما يتعلق بمنع انتهاكات حقوق الإنسان التي تعانين منها دوماً ومقاضاة مرتكبيها.

عن عدم الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية. وقد أدى هذا الإدراك إلى تكييف جهود الحركات النسائية الوطنية لتحسين القدرة الوطنية على إصلاح التشريعات وتنفيذها مع التركيز على حقوق المرأة. لقد اتسعت طموحات تلك الحركات وآفاقها، ومضت نحو تطوير نقد نسوي لإصلاحات "الحكم الرشيد" المعاصرة.

العدالة الاقتصادية: النشاط النسوي الجديد

لقد طورت الحركات النسائية عبر القومية استجابتها الخاصة تجاه تأثيرات سياسات الاقتصاد الكلي الليبرالية الجديدة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وخاصة في سياق تحرير التجارة. وقد برز في اجتماع القمة الاجتماعية الذي عقدته الأمم المتحدة عام 1994 في كوبنهاغن نقد نسوي متماسك لسياسات التقشف الاقتصادي المتجهة نحو السوق. وفي القمة، ربط "التحالف النسائي العالمي لبدائل التنمية" الشبكات الإقليمية للروابط النسائية باللجنة الحزبية النسائية التي اقترحت تعديلات بعيدة المدى على إعلان القمة وبرنامج عملها. وقد أكدت هذه التعديلات أهمية تنظيم الأسواق لصالح تقليص التفاوتات، والحيلولة دون عدم الاستقرار، وتوسيع التوظيف؛ كما سعت إلى فرض ضرائب على الصفقات التجارية المالية الدولية وغيرها من أشكال السعي إلى الربح المشيرة لعدم الاستقرار السياسي أو الضارة بيئياً، وطالبت بأن تصبح الآليات الاقتصادية متعددة الأطراف - مثل "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" و"منظمة التجارة العالمية" - عرضة للمساءلة أمام "المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة" (إيكوسوك) والهيئات التي تراقب معاهدات حقوق الإنسان.⁴⁰ وقد نجحت الانتقادات النسوية بعد ذلك في الكشف عن فشل التجارة الحرة في الإسهام في تقليص الفقر.

ويُعد النشاط حول التجارة والاستثمار مجالاً متسارع النمو للاحتشاد النسائي عبر القومي. فهناك بعض الجماعات التي تركز على خلق آليات جديدة للتفاوض حول المقاييس البيئية ومقاييس العمل مع الشركات الدولية وتراقب امتثالها. ويبدو أكثر الأنشطة وضوحاً ما تمارسه حركة "مناهضة العولمة"؛ حيث تتولى المجموعات النسائية انتقاد مهمة "منظمة التجارة العالمية" وعملية الحكم داخلها، فضلاً عن اختبار اتفاقيات التجارة الإقليمية. وتركز "الشبكة الدولية للنوع الاجتماعي والتجارة في الجنوب" على كل من "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (أونكتاد)، و"منظمة التجارة العالمية"، و"منطقة التجارة الحرة للأمريكتين"، فضلاً عن اتفاقية كوتونو/أفريقيا لمنطقة الكاريبي والمحيط الهادي. لقد أخذت "مجموعة العمل غير الرسمية في

أحد المنتمين لجماعة الضغط التي تضم عمال الجنس إلى أن الإجراءات المضادة للاتجار قد استخدمت تاريخياً ضد عمال الجنس أنفسهم وليس ضد "التجار".³⁶ لقد ذهب أعضاء تلك المجموعة إلى أن القوة أو الخديعة كانت شرطاً ضرورياً في تعريف الاتجار، وأن "الاتجار" و"الدعارة" يجب ألا يوجد ارتباط بينهما في البرتوكول: ذلك أن الاتجار في الرجال والنساء والأطفال يضم مجموعة ضخمة من الخدمات، بما فيها العمل في الزراعة وفي المعامل الصناعية الصغيرة التي تستخدم العمالة بأجور منخفضة وشروط سيئة. على أن بروتوكول الاتجار الصادر عن الأمم المتحدة لم يفرق، في نهاية المطاف، بين الهجرة الإجبارية والهجرة الاختيارية للقيام بأعمال الجنس، ولم يوجب على الضحية إثبات تعرضها للإجبار؛ وافترض حدوث إساءة لحقوق الإنسان.³⁷ ويرى عمال الجنس أن ذلك يُغذي جوانب القلق المعاصرة حول الهجرة والسعي إلى اللجوء السياسي وحول استقلال الإناث؛ حيث أن النظرة المقبولة اجتماعياً تذهب إلى وجوب خضوع النساء إلى الأسرة (انظر أيضاً الفصل السابع).

أمثلة أخرى تثبت عدم شمولية "حقوق الإنسان"

هناك مشكلات مشابهة تقترب بقوة النساء ونشاطهن الجنسي أدت إلى انقسام المنظمات والحركات النسائية حول قضايا المثلية الجنسية والإساءة لمن يعتبرون أنفسهم: مثليات أو مثليين جنسياً، أو ثنائيي التوجه الجنسي، أو متحولين جنسياً (transgendered) أو ثنائيي الجنس (intersexed).³⁸ أما حركات السكان الأصليين، فقد تحدث الأساس الفردي للأطر الليبرالية الغربية لحقوق الإنسان بما يتعارض وأفكار الحقوق الراسخة في هويات الجماعات، وفي الثقافات وطرق الحياة. وأثير قلق آخر حول منهج حقوق الإنسان في مجال النسوية عبر القومية، يتمثل في أن هذه النزعة تُضفي امتيازاً على المحامين، وتركز على القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية وتنفيذها. ويذهب النقاد إلى أن التشديد على القانونية ليس في مكانه الصحيح،³⁹ ويعزز مقاييس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يتعذر تحقيقها في كثير من البيئات. كما أن المناهج القائمة على الحقوق تفرض مسبقاً دولة تؤدي وظائفها بفاعلية وعرضة للمساءلة، وحيث يمكن أن يبلجأ المواطنون أو تلجأ المجموعات المختلفة إلى القانون. وفي البلدان التي تتسم نظمها القانونية بمحدودية الموارد أو تعوزها المصادقية نتيجة الفساد، تتقلص كفاءة الدول في إنفاذ قوانينها ومقاضاة منتهكي الحقوق، ناهيك

العديد من المقاييس المتناقضة أحياناً بشأن الحركات الاجتماعية المعنية بالعدالة الاقتصادية. العمالة النسائية الرخيصة في الجنوب تشغل الوظائف بدلاً من النساء في الشمال؛ مما يسفر عن نزاع المصالح الاقتصادية بين نساء الجنوب والشمال - وهو انقسام ينعكس داخل الحركات الدولية النشطة. ويمكن أن يتمثل تأثير الحملات المتعلقة بالعمل والمقاييس البيئية في دفع نساء الجنوب خارج العمل أو داخل وظيفة أو مؤسسة غير رسمية يستحيل وضع ضوابط لها. إن القلق بشأن التبعات البيئية للنمو العدواني الذي تقوده التجارة يمكن أن يقابله قلق من أن تؤدي السيطرة البيئية إلى إنكار قدرة البلدان الفقيرة على تصدير سلعها وتطوير صناعاتها، كما قامت بذلك بالفعل البلدان الغنية. وتفرض نزاعات المصلحة الاقتصادية هذه تحديات أمام بناء التحالفات. كما تواصل المجموعات النسائية عبر القومية المعنية بالعدالة الاقتصادية نقاشها حول ما إذا كانت عضواتها يجب أن تتقاسمن الأجندة والانتقاد، أو ما إذا كان عليهن العمل ببساطة بوصفهن أعضاء في شبكات تضامن لدعم الأعضاء من الجنوب.

أوروبا حول النوع الاجتماعي والتجارة" تتطور الآن إلى لجنة حزبية نسائية دائمة بمنظمة التجارة العالمية، مُستخدمة أليتها لمراجعة السياسة التجارية بؤرةً يمكن من خلالها تطوير تقييم تأثير السياسة التجارية الحساس تجاه النوع الاجتماعي. ويحاول "التحالف النسائي الدولي للعدالة الاجتماعية" التأثير على عملية صنع سياسة الاقتصاد الكلي من خلال "لجنة الأمم المتحدة حول وضع المرأة".

ويتمثل أحد الاهتمامات الرئيسية للنشاط النسائي عبر القومي المتعلق بقضايا التجارة في كيفية ارتكاز طريقة النمو المرتبط بالتصدير على العمالة النسائية الرخيصة، وكيف يمكن أن تؤدي المنافسة الضارية في التجارة الحرة إلى "التسابق نحو القاع" في مقاييس العمل (انظر الفصل الثالث). لذلك اشتملت التكتيكات الهادفة لمواجهة هذا الوضع، وكذلك لمواجهة الاستثناءات غير العادلة التي تتمتع بها الدول الغنية عند تفاوضها عبر منظمة التجارة العالمية، على الضغط على منظمة التجارة العالمية من أجل دعم التنمية المستدامة عن طريق توظيف "أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية" الحالية لتعزيز تقليص الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين في البلدان الفقيرة. وكما هي الحال في الحركة الأوسع لمناهضة العولمة، هناك

الحواشي:

- | | |
|---|---|
| Menon 2000;Basu 2004 .21 | Weldon2002:97. 1 |
| Basu 1995 .22 | Randall1987 . 2 |
| Bouvier 2004:19 .23 | Molyneux 2001:3 . 3 |
| Paidar 2002 .24 | Beckwith 2004:4 . 4 |
| Lazreg 2004 :27 .25 | Beckwith 2001:372;Weldon 2004:3 . 5 |
| Rupp 1997;Boulding 1993 .26 | Baldez 2002:14 . 6 |
| Petchesky 2003 .27 | Molyneux 2001:145 . 7 |
| Said and Desai 2003 .28 | Molyneux 2001:146 . 8 |
| Silliman 1999:152 ,cited in Petchesky 2000:28 .29 | Molyneux 2001:146 52 . 9 |
| Sen 2004:4 .30 | Huntington1991 .10 |
| Ackerly and CostaD 2004:3 .31 | Goven 1993,cited in Fodor,E.2004a .11 |
| CEDAW1999,Article4 .32 | Einhorn 1993 .12 |
| Spees 2003:1 .33 | Einhorn Adamik 1993 ;1993 .13 |
| Prakash 2002:4115 .34 | Graf to Fodor 2004:14, referring 2003 .14 |
| Doezema 2004:chapter1 .35 | Brand 1998;Salame 1994 ;Lazreg 2004:6 .15 |
| Doezema 2004 .36 | Lazreg 2004 .16 |
| Sen 2003:140 .37 | Dobrowlsky and Hart 2003 .17 |
| Ackerly and CostaD 2004:1815 .38 | Tripp 2000:195 .18 |
| Sen 2003:145 .39 | Mikell 2003:14 .19 |
| Petchesky 2000:28 .40 | Jaffrelot 1996 .20 |